من بواكير النظام العقاري بالغرب الإسلامي
وضعية الأرض ببلاد نكور

د. / أحمد الطاهرى
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية -المغرب

لقد بات مسلما لدى المهتمين بالتاريخ الوسيط أننا نكاد نجهل كل شيء عن المراحل الأولى لنشأة الغرب الإسلامي، وعن الحيثيات التي رافقت -على مدى ما ينيف عن نصف قرن من الزمن- تحول المغرب من الانتماء في الفضاء الحضاري القديم المسيحي-اللاتيني للاندماج كجناح متكامل فى دار الإسلام. وما زالت العبارة الشهيرة التى ترددت فى أوساط الاستشراق ناعتة فترة التأسيس "بالقرون المظلمة" إلى اليوم سيدة الموقف. ولا غرو، فحتى القدامى من مصنفي أمهات المصادر المعتمدة فى التأريخ لهذه العصور يقرون بأن كبريات أحداث الفتح "لم تنضبط بتاريخ محقق"[1] فبالأحرى ما يتعلق بالجزئيات والتفاصيل. بلغت الشكوى من ندرة المعلومات وفقر المادة التاريخية بالبعض[2] إلى حد التأكيد على استحالة تناول تاريخ المغرب الأقصى طوال فترة الفتوحات الإسلامية إلى نهايات القرن الثانى الهجرى فى بحث مستقل.

إلا أن فى استقراء مضامين المصادر المتاحة، ما يقدم بعض عناصر المراجعة ويشجع على الانتقال بالبحث التاريخى من مستوى معاينة الحدث السياسى لمعالجة جوانب من التاريخ الحضارى. وهو ما سنتدرج على تناوله بالدرس فى حدود ما تسمح به الشذرات المتناثرة من المادة التاريخية المعتمدة .

تشكل وضعية الأرض فى نظر عدد من الباحثين إحدى ألغز معضلات التاريخ الإسلامي[3]. وبخصوص المرحلة التأسيسية من تاريخ المغرب الأقصى المرتبطة بعصر

---

[1] - ابن عذارى ، البيان المغرب فى تاريخ الاندلس والمغرب ، تحقيق ليفى بروفنسال / كولان ، بيروت ١٩٨٠ ، جـ١ ، ص ٣٩ .

[2] - انظر : ليفى بروفنسال ، نص جديد عن فتح العرب للمغرب ، مجلة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية ، المجلد الثانى ، السفر ١ ، مدريد ١٩٥٤ ؛ Jean BRIGNON et AUTRES, *Histoire du Maroc*, Casablanca 1967, p. 45 .

[3] - محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠ ، جـ٢ ، ص٢٥ ؛ الحبيب الجنحانى ، دراسات معربية فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للمغرب الإسلامى ، بيروت ١٩٨٠ ص ٩ ؛ Pierre GUICHRD," Les etats musulmans du Maghreb in Maghreb *Medieval* : l apogee de la civilisation Islamique dans l Occident Arabe, Aix en provence, 1991, p. 88 .

الفتوحات، يحتفظ الونشريسى[٤] بآراء ثلة من أقطاب المالكية ممن تصدر الفتـــوى أو تقلـــد الأحكام وتقلب فى جلائل الخطط بالمغرب والأندلس منذ البدايات الأولى خلال القرن الثانى وطوال القرنين الثالث والرابع إلى أواسط القرن الخامس الهجرى[٥].

والجدير بالذكر أنهم لم يتوقفوا عن الاستفتاء جيلا بعد جيل "عن أرض المغـــرب"[٦] والتنقيب عما خفى من أخبارها وإمعان النظر فى مظاهر العصر، مع الإصرار على ســـؤال أهل العلم والفقه والورع للكشف عن حقائقها. ولعل فى قول قاضى إفريقيـــة وصـــاحب المدونة الفقيه المالكى الشهير سحنون: أنى "لم اقف منها على حقيقة"[٧]، وإقرار على بن زيـاد الإسكندرى - على إجهاده بالبحث عن أصول الروايات بمصر - إنه "لم يصح عندى فيـــها شيء"[٨]، ما يؤكد درجات ما تعرض له الموضوع من طمس وإتلاف.

من الطبيعى أن يسفر ذلك عن اختلاف الآراء وتضارب الروايات حول الوضعيـــة القانونية لأرض المغرب "فقيل عنوية وقيل صلحية وقيل التفصيل بين السهل والجبل وقيـــل بالوقف"[٩]. وبينما ينبه أحدهم على "أن البلاد المغربية لم تجر فى الافتتاح على قانون واحـــد، بل منها ما افتتح عنوة ومنها ما افتتح صلحا"[١٠]، يكشف غيره فى نص هام عن إجماع أهـــل العلم على أن ثمة مناطق من المغرب الأقصى "أسلم عليها أربابها وليـــس فيـــها صلـــح ولا عنوة"[١١]. وهو ما ينطبق تماما على وضعية بلاد نكور التى لم تخضع حسبما يتضح من خـــلال جملة من القرائن لأية فتوحات عسكرية[١٢].

---

[٤] - المعيار المغرب والجامع المعرب عن فتاوى أهل افريقية والاندلس والمغرب ، منشورات وزارة الاوقاف والشوون الاسلامية ، الريـــاط ، جـــ٦ ، صص ٣٤ — ١٣٣ .

[٥] - فمن تلامذة إمام المدينة مالك بن انس والرواة عنه ، نذكر : على بن زياد الإسكندرى وأبا محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بـــن ليث المصرى الذى انتهت إليه الرياسة بديار مصر بعد اشهب . ومن إفريقية نخص بالذكر قاضيها ومفتى ديارها صـــاحب المدونـــة الشهير سحنون بن سعيد المتوفى سنة ٢٤٠ هـــ وكذا ابن أبى زيد القيروانى الملقب بمالك الصغير المتوفى ســـنة ٣٨٦ هـــ . ومـــن الأندلس ، نستقرى آراء عبد الملك بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨ هـــ هجرية وكذا إشارات قاضى الجماعة بقرطبة ابن وافد اللخمـــى المتوفى سنة ٤٠٤هـــ هجرية وعبد الملك بن اصبغ القرشى المتوفى سنة ٤٣٦هـــ . لمزيد من التفاصيل عن متصدرى المذهب المـــالكى أثناء تألقه بالأندلس راجع اللائحة الهامة التى ذيل بها ابن سهل كتابه فى النوازل الفقهية المشهور : الأحكام الكبرى ، مخطوط المكتبـــة العامة ، الرباط ، رقم ٨٢٨ق ، ص ٤٢٢ - ٤٢٦ .

[٦] - الونشريسى ، المصدر الـسابق جـــ٦ ، ص ١٣٣ .

[٧] - نفس المصدر والصفحة . انظر كذلك : الداودى : كتاب الأموال ، تحقيق رضا محمد سالم شحادة ، الرباط ، ١٩٨٨ ، ص

[٨] - الونشريسى ، نفس المصدر والصفحة .

[٩] - نفس المصدر والصفحة .

[١٠] - نفسه ، جـــ٦ ، ١٣٤ . للمقارنة مع وضعية الأرض بالأندلس إبان عصر الفتوحات انظر : ابن حزم ، التلخيص لوجوه التخليـــص ، ضمن الرسائل ، تحقيق/ إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٨١ ، جـــ٣ ، ص ١٧٥ .

[١١] - انظر : الونشريسى ، نفس المصدر ، جـــ٦ ، ص ١٣٣ .

[١٢] - وهو ما تناولناه بتفصيل ضمن دراسة ستصدر قريبا فى حوالى ٢٥٠ صفحة بعنوان "إمارة بنى صالح فى بلاد نكور ، الأصول التاريخيـــة ومواكب النمو الحضارى والعمرانى بالعرب الإسلامى . وتشغل بلاد نكور ، على طول الشاطئ المتوسطى للمغرب الاقصى ، المنطقـــة الممتدة من أحواز نهر ملوية إلى سفوح جبال عمارة . وتتعمق إلى الداخل شاملة الحوض الأعلى لنهر ورغة ومنطقة تازة وتســـول فى

وبصرف النظر عما أخذ غصباً و "وقعت فيه غلبة بعد غلبة"[١٣]، فمن المعلوم أن أرض العنوة منها ما عومل معاملة الغنيمة فخمست وقسمت، ومنها ما اعتبر فيئا يخمس ولا يقسم، ومنها ما يوقف على المسلمين عامة[١٤]. بينما ترتبط أراضى الصلح بسجلات وعقود والتزامات وشروط مضبوطة الحيثيات موثقة البنود بين المتعاقدين: الجند الفاتح وأهل البلد[١٥].

وبخلاف وضعية الأرض ببقية مناطق الغرب الإسلامي أبان عصر الفتوحات التى تأرجحت بين مقتضيات الصلح والعنوة، يذكر ابن خلدون[١٦] فى نص فريد أن صالح بن منصور قد "استخلص نكور لنفسه ، أقطعه إياها الوليد بن عبد الملك فى عام إحدى وتسعين من الهجرة".

وبرغم شيوع الاستخلاص كشكل من أشكال التعامل العقارى على مدار قرون من تاريخ الغرب الإسلامي، لم يحظ هذا المفهوم – فى حدود علمنا – سواء على مستوى حدود اللفظ أو دلالاته التاريخية بأدنى اهتمام من طرف الدارسين. ويمكن من خلال قراءة أولية فى عدد من الحوليات التاريخية وفحص متون جملة من المصنفات الفقهية الوقوف على بعض الحقائق المتعلقة بالضياع المستخلصة وعلى طبيعة الوضعية القانونية المترتبة عن هذه العملية.

فمن الأراضي المستخلصة من طرف الخلفاء والأمراء ما كان بمثابة ملك عام توضع عليه جبايات لصالح بيت مال المسلمين[١٧]، بينما اندرجت غيرها من المستخلصات ضمن

اتجاه المجرى الأوسط لنهر ملوية حيث مضارب قبائل مطماطة امكسور المكناسية . ولقد شهدت نشوء أول إمارة غير مفارقة ببلاد المغرب خلال التسعينات من القرن الأول الهجرى عرفت بإمارة بنى صالح من تأسيس منصور بن صالح النفزى ، الذى أسلمت على يده مجموع قبائل المنطقة .

[١٣] – ابن حزم ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

[١٤] – المقرى ، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، تحقيق/ إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٦٨ ، جـ١ ، ص ٦٠ – ٢٥٩ ، لمزيد من التفاصيل عن أحكام أرض العنوة راجع : ابن سلام ، كتاب الأموال ، تحقيق/ عبد الأمير على بن مهنا ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٦٤ ؛ ابن آدم القرشى ، كتاب الخراج ، تحقيق جويبول ، ليدن ، ١٨٩٥ ، ٥ ؛ ابن المناصف ، كتاب الانجاد فى أحكام الجهاد ، مخطوط المكتبة العامة ، الرباط ، رقم ٧٤٨ق ، ص ٤٣ – ٢٤١ .

[١٥] – وللمقارنة ، نتوفر بهذا الخصوص على النص الكامل لكتاب الصلح حول منطقة تدمير بشرق الاندلس الموقع بين ملكها تدمير بن غندرش والأمير عبد العزيز بن موسى بن نصير . انظر : الضبى ، بغية الملتمس ، القاهرة ١٩٦٧ ، ٢٧٤ . لمزيد من التفاصيل عن مضامين عقود الصلح والاتفاق بين الفاتحين والنصارى على مشاطرة كنائسهم ، انظر : المقرى ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص٥٦٠.

[١٦] – كتاب العبر ، تحقيق خليل شحادة ، بيروت ، ١٩٨١ ، جـ٦ ، ص ٢٨٣ .

[١٧] – مثل " مستخلص " قرطبة انظر : ابن عذارى ، المصدر السابق ، جـ٢ ص ٢٣٢ للعروف خلال عصر الخلافة باسم : " مستغل جوف المدينة " انظر : ابن بسام ، الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق/ إحسان عباس ، تونس / ليبيا ١٩٨١ ، ق١ ، م١ ، ٥٢ ونذكر ايضا على سبيل المقارنة الملك الذى ألحقه والى ابن عباد خلال عصر الطوائف بمدينة باغة " واستخلصه لبيت مال المسلمين " انظر : ابن رشد ، الفتاوى ، تحقيق المختار بن الطاهر التليلى ، بيروت ١٩٨٧ ، جـ١ ، ص ٣٠٦ . ولا تعوز الدلائل عن غير ذلك من المستخلصات الملحقة بعدد من الحواضر الأندلسية ، نخص منها بالذكر مستخلص غرناطة الشهير ، انظر : ابن الخطيب ، الإحاطة فى أخبار غرناطة ، تحقيق/ محمد عبد الله عنان ، القاهرة ١٩٧٣ ، جـ١ ص ٤٢٩ .

الممتلكات الخاصة للملوك والمتنفذين وأهل الجاه والسلطان. ولا تعوز القرائن الكاشفة عمن دأب على اتخاذ قرى بأكملها "ضياعا مستخلصة"[١٨]. بل ومن أرباب الخطط والنفوذ من طاوعته نفسه فتجرأ على ملك "الأحباس واستخلصه لنفسه"[١٩].

هكذا، فبالنظر إلى المعانى المعجمية للمصطلح[٢٠] ولمختلف دلالاته التاريخية، يتجلى من خلال السياق العام لنشأة إمارة بنى صالح أن المقصود باستخلاص صالح بن منصور نكور لنفسه: تمكنه من حقوق التصرف فيها فصارت بذلك خالصة له خاصة، لا يحق لغيره من الولاة والأمراء استغلالها ولا وضع الجبايات وأصناف الواجبات على أهلها ولا التحكم فى رقبة ضياعها.

نتيجة لهذه الوضعية القانونية المتميزة، سلمت نكور من تبعات الاندماج فى النظام العقارى والجبائى المعتمد من طرف الخلافة الأموية بالأمصار المفتوحة عبر سلسلة التراتب الهرمى التى يتحكم فيها ولاة إفريقية، وغدت على عكس مجموع بلاد المغرب فى علاقة مباشرة بواسطة عقد الإقطاع السالف الذكر مع مركز الخلافة بدمشق. ومن المعلوم أن التشريعات المتعارفة خلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام، قبل التحولات الطارئة خلال القرون اللاحقة "لا تجوز إقطاع الأمراء والقضاة والقواد وإنما ذلك للخليفة خاصة"[٢١].

والراجح أن الخلفاء الأمويين قد التزموا بمقتضيات عقد الإقطاع الممنوح لصاحب نكور إلى حدود العقد الثانى من القرن الثانى الهجرى على الأقل. يتجلى ذلك من خلال موقف الخليفة الأموى الوليد بن عبد الملك الذى لم يغفل - عند إصداره صك تعيين واليه

---

[١٨] - ابن بسام ، المصدر السابق ، ق٣ ، م١ ، ص ١٩ .

[١٩] - ابن الحاج ، كتاب النوازل ، مخطوط المكتبة العامة الرباط ، رقم ٥٥ جـ ، ص ١٢٢ .

[٢٠] - راجع ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون ، القاهرة ، حرف الصاد ، جـ٧ ، ص ٢٦ — ٢٩ .

[٢١] - الجزيرى ، المقصد المحمود فى تلخيص العقود ، مخطوط المكتبة العامة ، الرباط ، رقم ٥٩٢ق ، ورقة ٧٩ب . لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع راجع : ابن سلام ، المصدر السابق ، ٢٧٦ . وفى دراسة سابقة لا مجال هنا لتفصيل نتائجها ، تناولنا التحول الملحوظ الذى مس مفهوم الإقطاع وممارسته فى ظل الرخص الواسعة التى أقرها ثلة من الفقهاء للجند وأهل الخطط والمتامرين من كل نوع بالغرب الإسلامى . أسفر ذلك عن ابتعاد الإقطاع فى أكثر من مظهر ، ان لم يكن فى الجوهر ، عما كان عليه خلال عصر النبوة وخلافة الراشدين . عن بعض هذه الرخص انظر : ابن المناصف ، كتاب الانجاد فى أحكام الجهاد ، مخطوط المكتبة العامة ، الرباط ، رقم ٧٤٨ق ، ص ٤٣ — ٢٤١ . ومن أبرز الأمثلة على التزام العمل بالشرط المثبت أعلاه خلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ الغرب الإسلامي ، اضطرار ابناء الملك القوطى غيطشة الذين أمضى لهم طارق بن زياد العهد ، إلى اللحاق بموسى بن نصير المقيم بافريقية الذى وجههم بدوره إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك بدمشق باعتباره صاحب الحق الشرعى الوحيد فى امضاء السجلات وعقد الإقطاعات . وبالفعل ، فبعدما " وصلوا إليه أنفذ لهم عهد طارق بن زياد وعقد لكل واحد منهم بذلك سجلا " ابن القوطية ، تاريخ افتتاح الاندلس ، تحقيق/ إبراهيم الابيارى ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .

على إفريقية والمغرب النص على استثناء بلاد نكور من سلطة الوالى الجديد، مذكرا إياه بعدم التدخل فى شؤون نكور، مراعاة لخصوصيتها القانونية.

حقيقة أننا لا نتوفر على أدنى ما يفصح عن محتويات ومضامين صك الإقطاع الـــذى منحه الخليفة الأموى لصاحب نكور. مع ذلك فالراجح أن ثمة واجبات مالية من المفـــروض على هذا الأخير استخلاصها من الرعية وتوجيهها رأسا إلى بلاد الخليفة بدمشق . مصـــداق ذلك، ما ورد لدى صاحب أخبار مجموعة[٢٢] فى سياق حديثه عن بلاد المغـــرب فى خلافـــة عمر بن عبد العزيز وكذا عمن قبله من " الخلفاء كانوا إذا جاءهم جبايات الأمصار والآفاق يأتيهم من كل جباية عشرة رجال من وجوه الناس وأجناءها فلا يدخل بيت المـــال مـــن الجباية دينار ولا درهم حتى يحلف الوفد بالله الذى لا اله إلا هو ما فيه دينار ولا درهـــم إلا أخذ بحقه".

إلا أن الوضع سرعان ما تغير ابتداء من خلافة يزيد بن عبد الملك، وبعدئـــذ طـــوال العقود اللاحقة، إذ اندرج خلفاء بنى أمية على الرفع من المطالبات والتكاليف الموضوعة على مجموع بلاد المغرب "أكثر مما كان"[٢٣]، بما فى ذلك بلاد نكور التى "ثقلت ... التكـــاليف"[٢٤] على أهلها ولم يعد بوسعهم الالتزام بأدائها. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سرعان مـــا اندرجت التوجيهات الأموية فى اتجاه مراجعة الأسس المنظمة للوضعية العقاريـــة، تمـــهيدا لتخميس الأرض بعموم بلاد المغرب وإخضاعها لمقتضيات الفيء[٢٥].

ومن جهة أخرى، فالغالب على الظن أن صالح بن منصور قد آثر الالتزام بالشـــرائع المنظمة لوضعية الأرض حسبما كان متعارفا عليه لدى فقهاء العصر. ومن المعلوم أن البلـــد إذا استسلم عليه مالكه "من غير قتال وفى يده الأرض فهو عشر"[٢٦]. ولا يستبعد أن يكـــون صاحب نكور قد عمد إلى تقوية مداخيل بيت المال الذى يعود بالنفع على العامة وذلـــك بتوسيع القطاع الخراجى، علما بأن "من أسلم على شيء فهو لـــه ويؤخـــذ منـــه خـــراج

---

[٢٢] – مجهول ، أخبار مجموعة فى فتح الأندلس ، مخطوط المكتبة الوطنية ، مدريد ، رقم ٤٩٩٥ ، ص ١١ – ١٢ .

[٢٣] – ابن عذارى ، المصدر السابق ، جـــ٢ ، ص ٥٢ .

[٢٤] – ابن خلدون ، العبر ، جـــ٦ ، ص ٢٨٣ .

[٢٥] – ابن عذارى ، المصدر السابق ، جـــ١ ، ص ٥١ – ٥٢ . لمزيد من التفاصيل عن مضامين الفئ راجع :ابو الفرج الحبلى ، كتـــاب الاستخراج لأحكام الخراج ، تحقيق / عبد الله الصديق ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ – ١٧ .

[٢٦] – ابو الفرج الحنبلى ، نفسه ، ص ١٥ .

الأرض"[٢٧]. لذلك اشتهر صاحب نكور لدى معاصريه بمن فيهم خلفاء بنى أمية ذاقهم بـــــ "عدله"[٢٨] فى الرعية.

وترجمة لحقوق التصرف الشرعية التى أصبحت فى يد صالح بن منصور بمقتضى عقـد الإقطاع على الأراضى الواقعة فى دائرة نفوذه، لم يتردد عن "إنزال نفر من الـبربر موضعـا يحاذى مدينة نكور فى الضفة الثانية من النهر وكانوا يقيمون هناك سوقا"[٢٩]. وعلى عكس ما طبق فى عدد من أبرز الكور الأندلسية – خلال نفس الفترة تقريبا أو لربما بعد بضع سنوات من هذا التاريخ إذ اقدم والى قرطبة على إنزال الناس بعضهم على بعض وجعل أموال أهـل الذمة من العجم طعمة للجند الشامى"[٣٠]، آثر صاحب نكور الالتزام بالشـروط الفقهيـة المنظمة للإقطاع. يتجلى ذلك فى حصره الإنزال المذكور فيما يبدو أنه من عـلدى الأرض أو مما لم يحيه أحد من الموات[٣١].

ولعل فى إقدام المستفيدين من الإنزال المذكور على إقامة سوق بالموضع سرعان مـا أصبح نواة لإحدى أكبر الحواضر المغربية الوسيطة، ما يفصح عن تحقيق الهـدف التنمـوى والعمرانى حسبما تواخاه ثلة من الفقهاء المتشددين فى ضبط شروط جواز الإقطاع. ومـن المعلوم أن رابع أمراء نكور سعيد بن إدريس قد تجرد لاحقا لنقلـهم عـن هـذا الموضـع للاستقرار بمدينة نكور، مما يدل على إن الإنزال الممنوح لهم اقتصر على تمكينهم من استغلال فائدة المال ولم يكن إنزال تمليك على رقبة الأرض[٣٢].

وبانتهاء العمل بعقد الإقطاع الذى يتم بمقتضاه تحويل جزء من ثروات بلاد نكـور نحو دمشق، ومع اتساع نفوذ البلد ليشمل رقعة تمتد عرضا "مسيرة عشرة أيام"[٣٣] وتتعمـق طولا نحو التخوم الشبه الجافة للمجرى الأوسط لنهر ملوية، تصاعدت إمكانـات تحقيـق التراكم المالى بواسطة الجبايات والمغارم الموضوعة على أهل الطاعة من القبائل الموالية، وفـق نظم إدارية ومالية لم يصلنا عنها أدنى إشارة فى المصادر المعتمدة.

---

[٢٧] – نفسه ، ١٤ . لمزيد من التفاصيل عن أحكام أراضى الخراج راجع : البلاذرى ، فتوح البلدان ، تحقيق / رضوان محمـد رضـوان ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ٣٥ – ٤٣٣ .

[٢٨] – الزيانى ، الترجمانة الكبرى فى أخبار المعمور برا وبحرا ، تحقيق / عبد الكريم الفيلالى ، المحمدية ٨١ ، ١٩٦٧ .

[٢٩] – البكرى ، المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، نشر / دى سلان ، باريس ١٩٦٥ ، ص ٩٢ .

[٣٠] – ابن القوطية ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ؛ ابن عذارى ، المصدر السابق جـ٢ ، ص ٣٣ ؛ ابن الخطيب ، الإحاطة ، م١ ، ص ١٠٣.

[٣١] – المقصود بعادى الأرض " كل ارض لها ساكن فى آباد الدهر فانقرضوا فلم يبق منهم أنيس فصار حكمها إلى الإمام " انظـر : ابـن سلام، المصدر السابق ، ٢٨١ . عن الوجه الثانى المشرق للإقطاع باعتبار دوره فى تنشيط العمران وتحريك النمو راجع نصا هاما لابن حزم ورد لدى ابن رضوان : الشهب اللامعة فى السياسة النافعة ، تحقيق / على سامى النشار ، الدار البيضاء ١٩٨٤ ، ٢٣٢ .

[٣٢] – عن أصناف الإنزال ، راجع : ابن رشد ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٩٤ .

[٣٣] – اليعقوبى ، كتاب البلدان ، نشر / دى جويه ، ليدن ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥٧ .

ولعل فيما ذكره البكري[٣٤] عن امتناع "مكناسة عن صالح وحبسوا مغارمهم"، ما يفصح عن ركون صاحب نكور إلى النظام القبلى فى تحديد الوحدات الخاضعة للمغارم، على الأقل فيما يتعلق بالمناطق الجافة والشبه الجافة النائية عن مركز الحاضرة. أما قلب الإمارة بنكور وتمسامان، فلا يستبعد أن يكون قد انتظم منذ هذا العهد المبكر فى كور ورساتيق، على غرار النظام المعتمد لاحقا بالأندلس فى إدارة وتدبير المجال[٣٥]. مصداق ذلك ما ذكره ابن حوقل[٣٦] فى سياق حديثه عن أعمال بلاد طنجة التى انتظمت فى شكل "مدن متصلة الرساتيق". وضمن الكتاب الذى بعثه محمد بن خزر الزناتى إلى الخليفة الأموى بالأندلس عبد الرحمن الناصر سنة ٣١٩ هجرية، ما يدل على أن الانتظام الإدارى وأعداد المجال القروى فى كور وأقاليم ورساتى، له أصول سابقة فى تاريخ العدوة المغربية، إذ قال : "هذه أطراف أعمالنا وحواشى كورنا من نحو المراسى المنتظمة بجزيرة الأندلس"[٣٧].

والغالب على الظن أن ثمة تغيير قد مس فى العمق بجمل النظام العقارى المرتبط بوضعية الأرض وأشكال الملكية ببلاد نكور ابتداء من نهايات القرن الثالث الهجرى. فعلى غرار النظام الثغرى بالأندلس، لم يتردد عبد الرحمن الناصر عن إطلاق يد المتنفذين من أتباعه بالعدوة المغربية بواسطة إمضاء سجلات وعقود الإقطاع، مقابل الولاء والطاعة والاندماج فى نظام الجماعة. يتجلى ذلك من خلال إنفاذ العهد لموسى بن أبى العافية إقرارا على لسان الخليفة بأن" كل ما توسعت فيه وفتح الله عليك به كان لك ولولدك ولعقبك إقطاعا من أمير المؤمنين لك وتوسعا عليك ومكافأة لمحبتك لا تتبدل لك ولا لأحد من ولدك وعقبك عند أمير المؤمنين حال إلا بأحسن منها"[٣٨]. ومن المعلوم أن حملات موسى بن أبى العافية التوسعية قد بلغت قلب الإمارة نكور فخربها ليعود نفوذه إلى الانحسار بعدئذ نحو التخوم الشرقية الشبه الجافة ببلاد مكناسة واحواز مليلة.

وليس أدل على رسوخ إقطاع التمليك فى عدد من المناطق التى كانت إلى عهد قريب من ممتلكات إمارة بنى صالح ، من فحوى الخطاب الذى بعثه الخليفة الأموى عبد الرحمن

---

[٣٤] - المصدر السابق ، ٩٣ . والمقصود فى سياق هذا النص ، صالح بن سعيد خامس امراء آل صالح بنكور .

[٣٥] - المقدسى ، أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ليدن ، ١٩٦٧ ، ٢٢٢ . والرستاق مصطلح عراقى مشرقى يقابله فى المغرب والأندلس مصطلح الإقليم الذى يعتبر بمثابة اصغر وحدة فى تنظيم المجال . وتنتظم الأقاليم ضمن وحدة اكبر تدعى الكورة . وتختلف دلالات مصطلح الأقاليم اختلافا بينا بين جناحى دار الإسلام . راجع ، ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، بيروت ، ١٩٧٩ ، جـ١، ص ٢٢ .

[٣٦] - صورة الأرض ، ليدن ، ١٩٦٧ ، ص ٨٣ .

[٣٧] - ابن حيان ، كتاب المقتبس ، نشر / م. صبح / ف. كوريطى / ب شالميتا ، مدريد ، ١٩٧٩ ، جـ ٥ ، ص ٣٠٢ .

[٣٨] - نفسه ، ص ٣١٢ .

الناصر سنة ٣٢٦ هجرية لمدين بن موسى بن أبي العافية مرفوقا "بسجل من قبله ولاه بـــه أعمال أبيه من مليلة وغيرها من مدن العدوة حسب ما كان سجل لأبيه قبله"[٣٩].

والراجح أن بلاد نكور لم تخرج عن القاعدة العامة التي عادة ما تمس وضعيـة الأرض والعلاقات المتمحورة بين أطراف الإنتاج الفلاحي حول العائدات الزراعية عند انتقال أزمـة القرار السياسي والمبادرة التنظيمية والتشريعية من الحواضر والمدن والقرى الجامعة نحو القلاع والحصون[٤٠]. ففي هذه الحالة ، لا يقتصر دور مراكز القرار الجديدة المحصنة علـــى اتخـاذ أحمية[٤١] متحيفة، بل وتتحكم أيضا بفضل الجند والحاميات العسكرية في مجمـــل الأراضـي والأنشطة الفلاحية المرتبطة بها.

ينطبق نفس الشئ على الامتدادات الغربية للإمارة، ويتعلق الأمر ببلاد غمارة الـتي لم تعد منتظمة كما كانت في إطار الجماعة وأصبحت لكثرة المتآمرين من القواد "بتلك الناحية ملكا توزعوه قطعا"[٤٢]. انعكس ذلك على المستوى العمراني بخراب الحواضر والمدن واختلال البنيان. من ثم تصاعد الاهتمام باتخاذ الحصون ورفع الأسوار وبناء القلاع، بما يكشف عـن التوجهات الجديدة التي مست في العمق مجمل النظام الإقتصادي القائم.

لعل في هذه العناصر، ما يدعو إلى إعادة النظر فيما تكرس لحد الآن من تصـــورات بخصوص المرحلة التاريخية المعروفة بالقرون المظلمة في تاريخ في تاريخ المغرب، وما يستحث الهمم ليس لبناء حوليات الحدث السياسي ببلاد نكور، بل وكذلك للانغماس في معالجـــة جملة من قضايا التاريخ الحضاري بالغرب الإسلامي.

---

[٣٩] – نفسه ، ص ٤٢٧ .

[٤٠] – للمقارنة يمكن تتبع تفاصيل هذه المسألة ضمن عملنا : عامة أشبلية في عصر بني عباد ، أطروحة دكتوراه دولة نوقشت بكليـة الآداب بمكناس ، ابريل ١٩٩٤ (غير منشورة) .

[٤١] – من المفيد بهذا الخصوص الإشارة إلى أهمية صنف خاص من المصادر العربية التي طواها النسيان ، ويتعلق الأمر بـــ " كتـــب أحميـة الحصون " . نخص منها بالذكر كتاب ابي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بابن القابسي من أهل إفريقيـــة المتـــوفى ٤٠٣هـــ الذي وضعه في الموضوع ، راجع : ابن فرحون ، الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب ، تحقيق / محمد الأحمـــدي أبـــو النور، القاهرة ، ١٩٧٢ ، جـــ٢ ، ص ١٠٢ . ومن الأندلسيين نذكر يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني من موالي بني أميـــة حيان الأصل قرطبي المنشأ قيرواني الإقامة وتوفي بسوسة سنة ٢٨٩هـــ الذي وضع هو الأخر مصنفا في " أحمية الحصون " راجـــع : نفسه ، جـــ٢ ، ص ٤٥٥ ، وله كتاب مماثل بعنوان " في فضائل المنستير والرباط " .

[٤٢] – ابن خلدون ، العبر ، جـــ٦ ، ص ٢٨٩ .